كلية الشريعة والقانون بدمنهور

جامعة الأزهـر

مـجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمّة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من

العدد الثالث والأربعين ـ "إصدار أكتوبر ٢٠٢٣م ـ ١٤٤٥هـ"

منهج العيادة القانونية وتطوير التعليم القانوني الجامعي بين النظرية والتطبيق

Legal Clinic And Its Impact On The Development Of University Legal Education

الدكتـــور

أحمد محمد براك

أستاذ القانون الجنائي في جامعة فلسطين الأهلية - بيت لحم فلسطين
النائب العام ورئيس هيئة مكافحة الفساد السابق
عضو اللجنة الإستشارية لترشيح قضاة المحكمة الجنائية الدولية السابق

مجلـة البحـوث الفقهيـة والقانونيـة
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقارئة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشاف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX
على Clarivate Web of Science
المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة
المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات
المجلة حاصلة على تصنيف Q3 في تقييم معامل "ارسيف Arcif" العالمية
المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع
٦٣٥٩

الترقيم الدولي
(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة
+201221067852
journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
https://jlr.journals.ekb.eg

منهج العيادة القانونية وتطوير التعليم القانوني الجامعي بين النظرية والتطبيق

Legal Clinic And Its Impact On The Development Of University Legal Education

الدكتـــــور

أحمد محمد براك

أستاذ القانون الجنائي في جامعة فلسطين الأهلية - بيت لحم فلسطين

النائب العام ورئيس هيئة مكافحة الفساد السابق

عضو اللجنة الإستشارية لترشيح قضاة المحكمة الجنائية الدولية السابق

منهج العيادة القانونية وتطوير التعليم القانوني الجامعي بين النظرية والتطبيق

احمد محمد براك
قسم القانون الجنائي، جامعة فلسطين الأهلية، بيت لحم، فلسطين،
البريد الإلكتروني: barak105@hotmail.com

ملخص البحث:

إن منهج العيادة القانونية في التعليم الجامعي بكليات الحقوق ليس بجديد، فالعديد من كليات الحقوق في مختلف الدول العربية تعرف جيداً هذا المنهج، ولكنه لم يحظى بالقدر الكافي من الاهتمام، برغم مبلغ أهمية هذا المنهج في تحقيق دراسة القانون بطريق المعايشة على غرار تعليم اللغة. وذلك لأسباب عديدة، لعلل أبرزها كثرة المناهج النظرية بما قد لا يفسح المجال أمام المنهج العملي بالقدر الكافي من الاهتمام. ومن ثم، فإن غاية هذا البحث التركيز على تجربة العيادة القانونية في العديد الدول العربية وفي النظم اللاتينية والانجلوامريكية.

وتدور إشكالية البحث حول رصد النتائج الإيجابية التي يمكن أن تتحقق من خلال دعم وتفعيل تجربة العيادة القانونية، وحجم الفائدة المرجوة منها كمنهج جديد في الدراسة الجامعية داخل كليات الحقوق.

وقد تناولنا منهج العيادة القانونية من منطلق تحليلي مقارن للواقع ومدي ما حقق هذا المنهج من نجاح، خاصة مع العناية به، باعتباره *أحد المناهج الجديدة في التعليم*.

وقد خلص البحث الي مجموعة من التوصيات أهمها ربط العيادة القانونية باستراتيجيات التعليم الجامعي، وعلى وجه الخصوص في مجال القانون.

الكلمات المفتاحية: العيادة القانونية، التعليم القانوني، التعليم الجامعي.

Legal clinic and its impact on the development of university legal education

Ahmed Mohamed Barak
Department of Criminal Law, Civil University of Palestine, Bethlehem, Palestine.
E-mail: barak105@hotmail.com

Abstract:

The legal clinic's curriculum in university education in law schools is not new. Many law schools in various Arab States know this curriculum well, but it has received insufficient attention, despite the importance of this curriculum in achieving the study of law by living along the lines of language education. For many reasons, most notably because of the many theoretical approaches, which may not allow for sufficient practical attention. The aim of this research is therefore to focus on the conduct of the legal clinic in many Arab States and in Latin and Anglo-American systems.

The problem of research revolves around monitoring positive outcomes that can be achieved through supporting and activating the legal clinic's operation, and the desired usefulness as a new curriculum in university studies within law faculties.

We have addressed the legal clinic's curriculum from a comparative analytical point of view and the extent to which the curriculum has been successful, especially with care for it, as one of the new curricula in education.

The research concluded a series of links, the most important of which was to link the legal clinic with university education strategies, particularly in the field of law

Keywords: Legal Clinic, Legal Education, University Education.

المقدمة

لقد أضحي تطوير التعليم الجامعي أمراً ملحاً، ولاسيما في مجال القانون، موضوع هذا البحث، إذ مع تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وما صاحبه من تطور في الخصومة، لم يعد من الممكن الاكتفاء بالتطبيق الجامد لمنهج الشرح على المتون اللاتيني، وبالتالي، فلم يكن بالغريب أن تشكل الولايات المتحدة الأمريكية التربة الصالحة لتجربة العيادة القانونية. وهذه التجربة مجرد إطار، أو وسيلة لتطور دراسة القانون من خلال تحقيق التلاحم المجتمعي بين طلاب كليات الحقوق والواقع العملي بكل مشكلاته، خاصة في مجال القانون، فضلاً عن تحقيق فضيلة العلم، من خلال تقديم المساعدة والاستشارات القانونية بدون مقابل، بما يدعم الثقة لدي الأفراد حيال كل من يتصل بالحقل القانون، بما فيهم طلاب كليات الحقوق، وليس فقط المحامون، وهم القضاء الواقف، والقضاة، وأعضاء النيابة العامة وهم القضاء الجالس.

ويرتكز موضوع البحث على دراسة تجربة العيادة القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والتطور، الذي مرت به هذه التجربة، وصداها في الدول العربية، والتي لم تتجاوز الحدود الضيقة لها بالتعاون مع بعض الجامعات الأجنبية، وعلى وجه الخصوص، الولايات المتحدة الأمريكية. فضلاً عن المشكلات التي واجهت التجربة وآليات تطويرها.

إشكالية البحث :

تدور إشكالية البحث حول رصد النتائج الإيجابية التي يمكن أن تتحقق من خلال دعم وتفعيل تجربة العيادة القانونية، وحجم الفائدة المرجوة منها كمهج جديد في الدراسة الجامعية داخل كليات الحقوق.

أهمية البحث:

لا تنحصر أهمية بحث العيادة القانونية في الجانب العملي وجده، بحكم أنها أداة لتقديم المساعدة القانونية للأشخاص، بل يجب أن نأخذ في الاعتبار كونها منهج للبحث والتدريس، ومن ثم، فإنها لا تعدم الأهمية النظرية، التي تتمثل في الانتفاع بالمنهج النفعي (البرجماتي)، الذي بجانب كونه يربط الباحث بالواقع العملي، ويشعره بأن ما يدرسه جزء من حياة الأفراد، في الجانب المعقد منها، والذي يتمثل في الخصومة القضائية، فإنها تمد الباحث بمنهج متميز للبحث.

أهداف البحث:

يهدف بحث العيادة القانونية إلي تقديم منهج للبحث لا يزال يتسم بالحداثة في عالمنا العربي برغم أنه قديم يتجاوز قرن من الزمان في الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة مناهج وطرق البحث البالية في عالمنا العربي للوقوف على مزاياه وكذلك مثالبه.

منهجية البحث :

يعتمد البحث علي المنهج التحليلي المقارن، خاصة وأن التجربة لا تزال حديثة عهد في عالمنا العربي، مما يلزم معه تعميق البحث في هذه التجربة، للوقوف على حجم الفوائد، التي تحققت من ورائها، خاصة لدي الدول التي كان لها فضل السبق، وعلى وجه الخصوص، الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا.

خطة البحث:

وسوف نتناول هذا الموضوع "العيادة القانونية وأثرها في تطوير التعليم القانوني الجامعي"، من خلال مبحثين أساسين، حيث نتناول في المبحث الأول : ماهية العيادة القانونية وآثرها على تطوير التعليم القانوني الجامعي، نعالج من خلاله تعريف العيادة القانونية وخصائصها وأنواعها، حيث العيادات القانونية داخل الحرم الجامعي وأخرى

بعيدة عن الحرم الجامعي، بينما نتناول في المبحث الثاني :أهداف العيادة القانونية والصعوبات التي تواجهها، وطرق تطويرها. ثم نختتم البحث بوضع الخاتمة والنتائج والتوصيات.

المبحث الأول
ماهية العيادة القانونية وآثرها على
تطوير التعليم القانوني الجامعي

تقسيم : سنتناول هذا المبحث " ماهية العيادة القانونية وآثرها على تطوير التعليم القانوني الجامعي " في مطلبين ؛ المطلب الأول : في ماهية العيادة القانونية وتطورها، أما المطلب الثاني : في أنواع العيادات القانونية ، وذلك علي النحو التالي:

المطلب الأول : ماهية العيادة القانونية وتطورها.

المطلب الثاني: أنواع العيادات القانونية.

المطلب الأول
ماهية العيادة القانونية وتطورها

تمهيد وتقسيم: لعب الفقه دوره في وضع تعريف للعيادة القانونية في سبيل بيان ماهيتها، فضلاً عن التطور التاريخي لها، حيث ترجع جذورها إلي الولايات المتحدة الأمريكية ثم أعقبتها فرنسا في اللجوء إلي تجربة العيادة القانونية في جامعاتها،وكذلك أنواعها حيث العيادات القانونية داخل الحرم الجامعي، والعيادات القانونية خارج الحرم الجامعي،وذلك على النحو التالي :

الفرع الأول : تعريف العيادة القانونية .

الفرع الثاني : التطور التاريخي للعيادة القانونية.

الفرع الأول
تعريف العيادة القانونية

لا يوجد ثمة تعريف محدد، على أساس مجموعة من المعايير المتفق عليها، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن العيادة القانونية لا تخرج من حيث الجوهر عن كونها منهج عملي لدراسة القانون، والتحامه بالواقع العملي، وتقديم الخدمة القانونية المجتمعية، وذلك من أجل تنمية مهارات الطلاب وإكسابهم الخبرة الفنية والعملية في مجال

العمل الحقوقي مستقبلا [١] .ومن ثم، فقد اختلفت التعريفات الخاصة بالعيادة القانونية، فهناك من يعرف العيادة القانونية على أنها:" المكان الذي يتم تدريس القانون فيه بطريقة العيادة، من خلال رصد الواقع العملي، تحقيق التلاحم بينه وبين الدراسة النظرية، حيث تقدم العيادة القانونية لطلبة كليات الحقوق، خلال فترة الدراسة، وتحت اشراف أساتذة كليات الحقوق، العمل على الحالات الواقعية، بالتعاون مع المحامين، والمنظمات الوطنية والدولية" [٢]. أما عن نظام العيادة القانونية لكلية الحقوق لجامعة رينو، فقد عرفها في المادة الأولي منها على أنها :"منهج تعليمي الغرض منه تقديم المعلومة للأشخاص، اللذين يواجهون مشكلات قانونية، وذلك بدون مقابل، كما يقدمون التقدير والتكييف القانوني لهذه المشكلات" [٣].

وهناك من يعرف العيادة القانونية على أنها: **" حلقة وصل بين الدراسة القانونية النظرية والتطبيق العملي، لأنها تهدف إلي الدرس الجامعي من خلال المعرفة العملية بالقانون، وتدريب طلبة القانون على المهارات القانونية كالمقابلة والدفاع والترافع أمام المحاكم والمحاورة والكتابة القانونية، وصيغة المقررات. والمذكرات ومعرفة مناهج البحث والتحليل، وهي تدريبات تعتمد على معايير عالمية ومناهج**

---

(١) د. فايز محمد حسين محمد ، العيادة القانونية وكفالة الحق في التقاضي وتطوير التعليم القانوني، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، عدد خاص، ٢٠١١- ٢٠١٣، ، ص١٣٩٠.

(2) X. Aurey ; Les Cliniques juridiques, histoire d'un projet plus que centenaire, 2019, disponible sur le site, https://www.repository.essex.ac.uk , derni7re visite, 29 mai 2023.

(3) Art. (1) de la charte de la clinique du droit La Clinique du droit a pour objet d'offrir gratuitement aux personnes présentant des difficultés d'ordre juridique ou sociale, information, évaluation et qualification de leurs problèmes juridiques, disponible sur le site, disponible sur le site, https://www.cliniquedudroit.univ-reunion.fr, dernière visite, 29 mai 2023.

تطبيقية متقدمة لفائدة الطلبة، والتعليم القانوني الإكلينيكي، بما يختلف عن الأسلوب التقليدي للتعليم القانوني "[١].

ويعرف أخر العيادة القانونية بأنها:" طريقة لتطوير دور العملية التعليمية، التي لم تعد مقتصرة على نقل المعرفة للطلبة، بل أصبح ضروريا تنظيم وتمكين الطالب من التفاعل الحر مع البرامج التعليمية. وتزويد الطلبة بالمعرفة والمهارات العلمية، التي تمكنهم من الابتكار والمنافسة والمشاركة الفعالة في إيجار حلول جذرية لمل مشكلات المجتمع المحيط بالجامعة"[٢].

وهناك تعريف أخر للعيادة القانونية بأنها :"منهج للتعليم يهدف إلي إكساب الطالب القدرة على الإبداع والابتكار والتعلم الذاتي وتنمية المهارات، التي من شأنها جعل الطالب الخريج يمتلك القدرة على المساهمة في خلق فرص العمل والمنافسة في سوق العمل، من منطلق الاهتمام بالبرامج التعليمية وتنويعها بما تتحقق معه هذه الأهداف"[٣]. واختيار لفظ العيادة أقرب إلي المعني والغاية المرجوة من وراء تطبيق منهج العيادة القانونية، حيث تعني العيادة في اللغة، المكان، الذي يعيان فيه الطبيب

---

(١) محمد بنطلحة الدكالي، العيادة القانونية ودورها في تطوير التعليم القانوني، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، مج (٨) ، العدد (٤) ، الجزء الثاني، ٢٠٢٠، ص ١٦٩.

(٢) د. أحمد عبد الصبور الدلجاوي، العيادات القانونية بين النظيرة والتطبيق،ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٣.

(٣) رشا صبيح، التعليم القانوني التطبيقي، المجلة الدولية للاجتهاد القضائي، العدد الثاني، يوليو، ٢٠٢١، ص ٥٥.

مرضاه، أو الذي يخصص لفحص مرضاه، أو عيادة المريض، أي زيارته[١]، كما أن اختيار لفظ العيادة للتقارب، من حيث المنهج بين طلبة كليات الطب في كافة جامعات العالم، حيث يتم التحاق طلبة كلية الطب بعيادات المستشفيات الجامعية أو المراكز الطبية الحكومية، حيث تتبر من متخرجات كلية الطب الاجبارية بغرض تهيئتهم وتمكينهم من ممارسة الطب مستقبلاً[٢].

(١) ينظر معجم المعاني، متاح على الموقع الإلكتروني: com.Almaany.www تاريخ الزيارة ١/ ٦/ ٢٠٢٣.

(٢) د.غيث مصطفي الخصاونة، وغادة نير احسان، وسامر محمد الضروس، دور العيادة القانونية في تطوير التعليم القانوني، مجلة العدالة والقانون، ع (٥) ، ٢٠٢٢،ص١٤.

الفرع الثاني
التطور التاريخي للعيادة القانونية

ولدت فكرة العيادة القانونية في أول القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض البلدان الأخرى، مثل كندا وأستراليا، وبريطانيا العظمي والهند، وبعض المناطق الجنوبية والشرقية من إفريقيا، منذ الستينيات والسبعينات من القرن الماضي، كما تطورت العيادات القانونية في أسيا وأفريقيا خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، واليوم هناك حركة إكلينيكية عالمية تؤكد نجاح منهجية التعليم القانوني. التي تعتمد على التعلم التجريبي، حيث تتيح لطلاب القانون تطوير المهارات المهنية، وفي نفس الوقت، تقديم خدمة مقيدة للمجتمع(١).

ومن حيث ظهور برنامج العيادة القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية، فهناك عدة أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية لذلك، ولعل أهمها ضعف تكوين خريجي كليات الحقوق في أمريكا، بحكم تزايد الشكاوي، التي قدمت لنقابة المحامين بأمريكا في هذا الشأن. بالأضافة على ذلك، أن التربة كانت مهيأة في الولايات المتحدة الأمريكية لهذا المنهج، حث فكر عدد من المحامين الأمريكيين أهمية أن يتلقي الطلبة تدريبات عملية حية من الواقع العملي، بجانب برامج تأهيل الطلبة للممارسة العملية(٢).

كانت أول تجربة للعيادة القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال عام ١٩٠٤، بجمعة دينيفر Denver، تحت عنوان " **مستوصف المساعدة الطبية** legal

(1) Maio Conetta Romano, The history of the legal in the US Europe and around the world, Heinonline, 16 Diritto & Questini pubbliche 27 (2016).

(٢) د. غيث مصطفي الخصاونة، وغادة نير احسان، وسامر محمد الضروس، دور العيادة القانونية في تطريق التعليم القانوني، المرجع السابق، ص ١٦.

aid dispensary"، تحت أشراف أحد أساتذة كلية الحقوق، الذي كان يمارس، في ذات الوقت مهنة المحاماة[١]. ولا غرابة في القول بأن فكرة العيادة القانونية ترجع في الولايات المتحدة الأمريكية إلي ذلك التاريخ المبكر، إذا ما آخذنا في الاعتبار أن العيادة الطبية ترجع إلي القرن السادس عشر، حيث تم إنشاء أول عيادة في عام ١٥٧٨ بمشفي سان فرانسوا بمدينة بادوا Padoue[٢]، وسرعان ما انتشرت التجربة في أوروبا، خلال القرن الثامن عشر[٣].

وفي فرنسا، ظهرت الفكرة، خلال عام ١٧٨٨، في مدينة باريس، ولكن في مجال الطب، على يد الدكتور بير جوزيف ديسالت، كبير الجراحين بمستشفي الرب[٤]. حيث كان يأمل في دعم التعليم الإكلينيكي في مجال الطب، لتقديم المعلومات الطبية

---

(١) لمزيد من التفصيل في النشأة التاريخي للعيادة القانونية، ينظر: **X. Aurey**، « **Les cliniques juridiques des origines** »، *Cliniques juridiques*، **vol**.١، ٢٠١٧.

(2) Jean Bouillaud, Dissertation sur les généralités de la clinique médicale et sur le plan et la méthode à suivre dans l'enseignement de cette science, Imprimerie d'Hippolyte Tilliard, 1831, p. 23 : « La clinique médicale n'étant autre chose que la médecine étudiée ou enseignée au lit des malades ».

(3) X. Aurey ; Les Cliniques juridiques, histoire d'un projet plus que centenaire, 2019, qrt. Prec., disponible sur le site, https://www.repository.essex.ac.uk , derni7re visite, 29 mai 2023.

(٤) في عام ١٧٨٥، نشر صموئيل تيسوت كتاب حول التعليم الإكلينيكي، وهو ما شكل الإرهاصة الأولي لفكرة التعليم الإكلينيكي، حيث تركت هذه الفكرة آثارها على زملائه، لمزيد من التفصيل، ينظر "

Samuel Tissot, Essai sur les moyens de perfectionner les études de médecine -Mémoire sur la construction d'un hôpital de clinique, Mourer Cadet, 1785. Cf. Antoinette Emch-Dériaz, « L'enseignement clinique au XVIIIe siècle : l'exemple de Tissot », Bulletin Canadien d'Histoire de la Médecine, Volume 4, 1987, pp. 145-164.

للطلاب من خلال الدراسة الميدانية، دون أن يكون لذلك أثاره السلبية على المرضي، وتمكين الطلاب من تقديم العلاج المجاني للمرضي غير القادرين على تغطية مصروفات العلاج[١]. ومن حيث العيادة القانونية، نستطيع القول بأن فرنسا سبقت الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان النشاط الأول لنموذج العيادة القانونية في باريس، خلال الفترة ما بين عامي ١٨٠٢ و ١٨٠٥، ولكن لم تكن تحمل هذا الاسم، حيث جرت التجربة لدي احدي المؤسسات التعليمية الخاصة، وهي أكاديمية التشريع. ولكن توقفت التجربة على أثر صدور مرسوم ١٥ سبتمبر ١٧٩٣، ثم مرسوم ٢٥ فبراير ١٧٩٥[٢]، حيث ألغيت الجامعات القديمة، لتنشأ مكانها المدارس المركزية.

وامام تدني قيمة التعليم القانوني في المدارس المركزية، فقد لجأ الطلاب إلي أساتذة الجامعات السابقين للحصول على دروس خصوصية للتغلب على تدني مستوي التعليم بتلك المدارس المركزية[٣]، وأمام هذا الطلب كون البعض من هؤلاء الأساتذة عدد من المراكز الخاصة بغرض تدريب طلاب كليات الحقوق، حيث أنشيء في باريس، خلال تلك الحقبة ما يعرف بأكاديمية التشريع، أو جامعة القضاء[٤]. فمن

(1) Xavier Bichat, « Notice historique sur la vie de Pierre-Joseph Desault, Chirurgien en chef du grand Hospice d'Humanité (ci-devant Hôtel-Dieu) de Paris », Journal de Chirurgie, 2nde année, tome 4, 1792, p. 206.

(2) Décret du 7 ventôse an III portant établissement d'écoles centrales pour l'enseignement des sciences, des lettres et des arts.

(3) Jean Imbert, « L'enseignement du droit dans les Ecoles centrales sous la Révolution », Annales d'Histoire des Facultés de Droit et de la Science Juridique, n°3, 1986, pp. 37-56.

(4) Henri Hayem, « La renaissance des Etudes Juridiques en France sous le Consulat », Nouvelle revue historique de droit français et étranger, vol. 29, 1905, pp. 96-122, 213-260 et 378-412 ; Guy Thuillier, « Aux origines de

حيث أكاديمية التشريع تم إنشاء مكتب للمشاورات القانونية، بدون مقابل، للأشخاص المعدمين، فضلاً عن قيام المكتب بمباشرة النشاط التعليمي العيادي في مجال القانون، حيث يتاح للطلاب خلال علماني الثاني والثالث بالمكتب تقديم الاستشارات القانونية للأفراد، تحت اشراف الأساتذة الأكاديميين، الأكثر خبرة في هذا المجال[١].

بيد أن عودة الجامعات في فرنسا مرة أخرى، خلال شهر مايو عام ١٨٠٦، بطريق الإدارة الإمبراطورية، أدي إلي زوال هذه المؤسسات التعليمية الخاصة، التي كانت تقوم بنشاط العيادة القانونية[٢]. ومن حيث استخدام وصف العيادة القانونية بمعناها الحديث يرجع إلي الكتاب، الذي نشره الأستاذ ديمتري ماير في عام ١٨٥٥، الذي كان استاذا للقانون في جامعة كازان الروسية، وخلال الفترة من عام ١٨٤٥ وحتى عام ١٨٥٥، تم إنشاء ما يشبه نموذج العيادة القانونية، التي عملت على غرار النموذج الحديث للعيادات القانونية[٣]. وبرغم أن هذه الفكرة تراجعت في فرنسا، خلال عام ١٨٥٦، إلا انها سرعان ما تركت آثارها في روسيا القيصرية خلال تلك الحقبة. وفي ألمانيا، وخلال المؤتمر الرابع لأستاذة القانون الألمان عام ١٨٦٣، حيث قدم المستشار فولكمار اقتراح بتطوير دراسات القانون، في سبيل الوفاء بحاجات الواقع

---

l'École libre des sciences politiques : L'Académie de législation en 1801-1805 », La Revue administrative, 38e Année, No. 223, 1985, pp. 23-31.

(1) X. Aurey ; Les Cliniques juridiques, histoire d'un projet plus que centenaire, 2019, art. prec., disponible sur le site, https://www.repository.essex.ac.uk , derni7re visite, 29 mai 2023.

(2) Guy Thuillier, « Aux origines de l'École libre des sciences politiques : L'Académie de législation en 1801-1805 », art. prec. p. 23.

(3) Richard Wilson, Richard J. Wilson, The Global Evolution of Clinical Legal Education. More than a Method, Cambridge University Press, 2018, p. 87 note 6.

العملي، من خلال تطبيق منهج العيادة القانونية[١]. وفي شمال أوروبا، قام مجموعة من طلاب جامعة كوبنهاجن في عام ١٨٨٥، بإنشاء مكتب للمساعدة القانونية لمساعدة الفقراء.

وعلى صعيد الجامعات العربية، انطلقت أول تجربة في هذا المجال، في دولة فلسطين بجامعة بيرزيت في كلية الحقوق عام ٢٠١١، على شكل محاكمة صورية (افتراضية)[٢]، قام بها الطلبة، بعنوان" جريمة قتل بدافع الشرف" – وكان الباحث الدكتور هو المشرف علي اجراء تلك المحاكمة الصورية – ولا شك بمدي أهمية المحاكمة الصورية كأسلوب ناجع في تقريب الصلة بين الجانب النظري والجانب العملي لطلاب الحقوق[٣]. وكذلك تم اجراء محاكمة صورية في المملكة المغربية بجامعة القاض عياض في كلية الحقوق بمراكش عام ٢٠٠٢، على شكل محاكمة افتراضية، قام بها الطلبة، وفي عام ٢٠٠٥، تأسست العيادة القانونية الخاصة بحقوق

---

(1) Th. Olshausen, Der deutsche Juristentag: Sein Werden und Wirken. Eine Festschrift zum fünfzigjährigen Jubiläum des Deutschen Juristentages, Immanuel Guttentag Verlagsbuchhandlung, 1910, p. 59, cité par X. Aurey ; Les Cliniques juridiques, histoire d'un projet plus que centenaire, 2019, art. prec., disponible sur le site, https://www.repository.essex.ac.uk , derni7re visite, 29 mai 2023.

(٢) وهناك من نادي بتسمية المحكمة الصورية او الافتراضية باسم "المحكمة التدريبة" . ينظر : د. محمد نظمي صعابنة، دور المحكمة الصورية في تطوير التعليم القانوني التطبيقي،" كلية الحقوق بجامعة فلسطين الاهلية نموذجاً "، مج ١٩ ، العدد١، مجلة جامعة الازهر، غزة – فلسطين، سلسلة العلوم الانسانية، ٢٠١٧، ص٢٣٩ هامش رقم (١) .

(٣) ينظر الموقع الالكتروني لكلية الحقوق جامعة بيرزيت :

https://www.birzeit.edu/ar/news/dyr-lqnwn-tqd-mhkm-swry-bnwn-jrym-qtl-bdf-lshrf-khbr. تاريخ الزيارة ٩/ ٦/ ٢٠٢٣م

الإنسان بالمشاركة مع مبادرة سيادة القانون التابعة لنقابة المحامين الأمريكية، وفي كلية الحقوق بالمحمدية، بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء. وفي مصر تأسست أو عيادة قانونية بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية بالتعاون مع مشروع الحماية بجامعة جون هوبكنز في معهد الدراسات الدولية المتقدمة، ووزارة العدل المصرية، وبرنامج المساعدة الأمريكية في القاهرة[١].

(١) محمد بنطلحة، العيادة القانونية ودورها في تطوير التعليم القانوني، مجلة القانون الكويتية العالمية، السنة (٨) ، ملحق خاص، العدد (٤) ، الجزء الثاني، ص ١٦٥ .

المطلب الثاني
أنواع العيادات القانونية

تمهيد وتقسيم : برغم أن العيادات القانونية يجمعها غاية واحدة، وهي تقديم الخدمات القانونية لمن يحتاجها من غير القادرين على أداء نفقاتها، فضلاً عن المهارات العملية، التي يكتسبها الطلاب، إلا أنها تتنوع فيما بينها من حيث النوع، مما سوف نتناوله في فرعين على النحو التالي :

الفرع الأول : العيادات القانونية داخل الحرم الجامعي.

الفرع الثاني: العيادات البعيدة عن الحرم الجامعي.

الفرع الأول
العيادات القانونية داخل الحرم الجامعي

هذا هو النوع الأكثر شيوعاً، ويستحدث في كليات الحقوق، حيث يحصر عملها داخل الحرم الجامعي، وذلك تكون أقرب إلي الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في الكلية، بصورة أكبر من الحال بالنسبة للعيادات التي تكون بعيدة عن الحرم الجامعي[١]. ومن حيث التقييم، يعتبر هذا النوع هو الأفضل بين الأنواع الأخرى، من حيث الوسائل والعمل، الذي تقوم به ومن حيث التنوع ما بين الاستشارات القانونية الأولية والمساعدة القانونية، لاعتمادها على أساتذة الكلية، اللذين يتمتعون بحرفية عالية في الإشراف والترافع، فضلاً عن المهارات الأخرى، من حيث كتابة المذكرات القانونية[٢]، زد على ذلك، يؤدي هذا النوع إلي إبراز الدور الهام، الذي تلعبه العيادات

---

(١) د. احمد عبد الصبور البلجاوي، العيادات القانونية بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص ٤٤.

(٢) د. محمد بنطلحة، العيادة القانونية ودورها في تطوير التعليم القانوني، المرجع السابق، ص ١٧٥.

القانونية في الارتقاء بمستوي الطلبة والحفاظ على الاطلاع المستمر على التطورات القانونية[١].

ويعد هذا النوع من العيادات من أفضل أنواعها، وسبب ذلك، أنه عند ممارستها لأعمالها تكون أقرب من الطلبة والأساتذة، لذا ففي حال تنوعت الحالات القانونية المعروضة على العيادة تضمن بشكل أكبر الحصول على الحلول القانونية المعروضة على العيادة تضمن بشكل أكبر الحصول على حلول قانونية لها كونها تعرض على عدد أكبر من الطلبة، ومن الطبيعي أن يكون من بينهم من لديه الحل للحالة المعروضة على العيادة[٢]. وسنتناول عدة نماذج لذلك علي النحو التالي:

- **نموذج العيادة القانونية لجامعة بواتييه الفرنسية**

توزع أنشطة العيادة القانونية بكلية الحقوق، جامعة بواتييه، بين طلاب مراحل الليسانس، وماستر (١)، و (٢)، بكلية الحقوق جامعة بوردو، فضلاً عن الباحثين في مرحلة الدكتوراه، والطلاب المقيدين بمعهد الدراسات القضائية، والمحامين المتدربين، وكتّاب العدل المتدربين. حيث يشارك الطلاب ف نشاط العيادة تحت مسئولية الأساتذة والباحثين بالكلية[٣]. ومن ناحية أخرى، ترتكز العيادة القانونية في جامعة بواتييه، على عنصرين أساسيين : ١) العيادة القانونية لتأويل نصوص القانون والتحليل القانوني للمشكلات القانونية، التي تواجه المستفيد من العيادة، وهو ما يتيح

---

(1) J.W. Lawson, the history of continuing legal education and experiences from mandatory continuing legal education, university law review, 2006, p.401.

(٢) د. غيث مصطفي الخصاونة، وغادة نير احسان، وسامر محمد الضروس، دور العيادة القانونية في تطريق التعليم القانوني، المرجع السابق، ص ١٨.

(3) Charte de la Clinique juridique, Université de Poitier, disponible sur le site, https://www.droit.univ-poitiers.fr/clinique-juridique

له فهم مركزه القانوني بالنظر إلي القانون والبيئة القانونية المحيطة به، على أن الطلاب لا يحصلون على محاضرات ورقية ونظرية، إذ في الغالب ما يحصلون على التدريب شفوياً. ٢) وهناك عيادات قانونية يقوم الطلاب خلالها بتقديم المعلومات للأفراد المستفيدين منها بشأن الطرق الودية لتسوية المنازعات، مع بيان الطريقة التي تناسب مركز كل واحد منهم، والظروف الخاصة بنزاعه[١].

- **نموذج جامعة بريتان الغربية**

بالنسبة لجامعة بريتان الفرنسية فإن الطلاب يتصلون بالمستفيدين من خدمتها بطريقتين، فهناك الاتصال المباشر، ففي الحالة الأولي، يتصل الطلاب بالمتقاضين، بصورة مباشرة، بمناسبة وجود خصومة، بينما وفي الحالة الثانية، حيث يتصلون بالمستفيدين بصورة غير مباشرة، يتصل الطلاب بالمنظمات والجمعيات، التي تكون في حاجة للمساعدة القانونية. حيث تقدم هذه الجمعيات الملفات الخاصة بقضاياها إلي العيادة القانونية بجامعة بريتان ليتولى الطلاب بحثها، على أن الجامعة تفضل طريقة الاتصال غير المباشر[٢].

- **نموذج العيادة القانونية لجامعة فلسطين الاهلية:**

حقيقة ، أنه تأسست العيادة القانونية لجامعة فلسطين الاهلية عام ٢٠٠٧ بالتزامن مع مع تأسيس كليه الحقوق بالجامعة ، وتعتبر العيادة القانونية أحد مراكز جامعة فلسطين الأهلية ، وهي نظام للتعليم القانوني التطبيقي تابعا لكلية الحقوق في الجامعة، يقوم بشكل أساسي على التدريب العملي للطلبة وتقديم الخدمة القانونية المجتمعية وذلك

---

(1) ibid.
(2) C. Hablot, La clinique juridique de l'UBO, disponible sur le site, https://www.UBO

من أجل تنمية مهارات الطلاب وإكسابهم الخبرة الفنية والعملية في مجال العمل الحقوقي مستقبلاً.

وتسعى العيادة القانونية في جامعة فلسطين الأهلية لتطوير منظومة التعليم القانوني في كلية الحقوق من خلال التركيز على الجوانب العملية والتطبيقية لدراسة القانون. بالإضافة إلى تقديم الخدمات القانونية المجانية للفئات المهمشة استنادا لإيمان العيادة القانونية بمسؤوليتها المجتمعية تجاه أبناء الشعب الفلسطيني[١].

ومما هو جدير ذكره ، ان العيادات القانونية منتشرة في الجامعات الفلسطينية سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة.

(١) ينظر: البروشور للعيادة القانونية كلية الحقوق – جامعة فلسطين ، بدعم من الاتحاد الاوروبي ،٢٠١٧، د. محمد صعابنة وأ . رشا صبح، تصور مقترح لدور العيادات القانونية في الوقاية من آفة المخدرات في فلسطين ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع١ و٢ ، جامعة القدس – كلية الحقوق ،القدس – فلسطين ، ٢٠١٩، ص١٠٢.

الفرع الثاني
العيادات البعيدة عن الحرم الجامعي

هذه العيادات تعمل بعيداً عن حرم الجامعة، وهذا النوع من العيادات بخلاف النوع السابق، حيث يصعب على أعضاء هيئة التدريس والطلبة الوصول إليها، رغم ان هذا النوع من العيادات

يقوم بنفس الدور، الذي تقوم به العيادات، التي تعمل داخل الحرم الجامعي، وتهدف لتحقيق ذات الغاية والتي تتمثل في خدمة المجتمع، وتقديم المساعدة القانونية لمن يحتاجها، من غير القادرين على تحمل نفقاتها. ويمتاز هذا النوع من العيادات بأنه عادة ما تمارس أنشطتها بين المحتاجين لخدماتها، لأنه غالباً ما تكون مقراتها في المناطق المأهولة، والتي بالتأكيد من بين قاطنيها الكثير ممن يلجؤون للحصول على خدماتها، لسهولة الوصول إليها، كما أنها تحقق هدفاً مزدوجا لطلبة العيادة، فمن جهة يكتسبون جوانب عملية وتطبيقية، خاصة وأن الطلبة في هذا النوع، عادة ما يمارسون الجانب التطبيقي بعيداً عن مقر جامعاتهم[1].

وفي إطار هذه الفئة من العيادات القانونية البعيدة عن حرم الجامعة، هناك العديد من صور وأنواع هذه العيادات، مما يمكن أن نستعرضه على النحو التالي :

- **العيادات النقالة (القوافل القانونية):**

هي عبارة عن عيادات قانونية تعمل على أساس جولات متكررة، تمكنها من زيارة الأحياء، الهامشية واطراف المدن في يوم محدد من كل شهر، ولها استراتيجيات عمل

---

(١) د. غيث مصطفي الخصاونة، وغادة نير احسان، وسامر محمد الضروس، دور العيادة القانونية في تطريق التعليم القانوني، المرجع السابق، ص ١٩.

العيادات السابقة نفسها، كما أنها تمكن الطلبة من تعلم مهارات إدارة الوقت قما يخص التوفيق بين أعمالهم الأكاديمية والتطبيقية[١].

- **العيادات المستضافة**:

يعمل هذا النوع من العيادات من خلال اتفاقيات التعاون، التي يتم ابرامها بين كلية الحقوق والجهات الحكومية أو الخاصة، وبموجب هذه الاتفاقيات يصار إلي تفويض الجهة المضيفة إدارة شئون العيادة، ومن هنا جاءت تسمية المستضافة لأن طلبة العيادة يعملون تحت اشرافها (الجعة المستضيفة)، التي قد تكون حكومية أو أهلية، وأهم ما يميز هذا النوع من العيادات أن الطلبة يستطيعون من خلالها بناء وتوطيد العلاقات بينهم وبين هذه الجهات، علاوة على اكتساب الطلبة معلومات ومهارات تتعلق بألية عمل هذه الجهات[٢].

- **العيادات القانونية لخدمة المجتمع**:

يعمل هذا النوع من العيادات في إجازة الطلبة، حيث يقوم الطلبة المنتسبين للعيادة، واللذين يعيشون في مجتمع معين، بمتابعة وتسجيل الحالات والمشكلات بغية مساعدة أفراد هذا المجتمع وتخفيف معانتهم، ويمتاز هذا النوع بتونع المهارات التي يكتسبها طلبة العيادة، الأمر الذي يحقق الهدف الرئيس منها وهو تعزيز المهارات العملية لديهم بصورة أكبر من غيرها من العيادات بسبب تنوع الحالات، العيادة القانونيةالتي يتعاملون معها في هذا المجتمع[٣].

---

(١) د. محمد بنطلحة، العيادة القانونية ودورها في تطوير التعليم القانوني، المرجع السابق، ص ١٧٦.

(٢) د. غيث مصطفي الخصاونة، وغادة نير احسان، وسامر محمد الضروس، دور العيادة القانونية في تطريق التعليم القانوني، المرجع السابق، ص ١٩.

(3) Richard Wilson, training for justice: The Global Reach of Clinical Legal Education, penn start international law review 3)1 volume 22,1/1/2004, p:423.

المبحث الثاني
أهداف العيادة القانونية
ومعوقات عملها وطرق تطويرها

تمهيد وتقسيم: هناك العديد من الأهداف التي تلازم اللجوء إلي العيادة القانونية، سواء الأهداف الاجتماعية والتربوية، فضلاً عن الأهداف القانونية، والتحديات التي تواجه العيادة القانونية وطرق تطوريها على النحو التالي :

المطلب الأول : أهداف العيادة القانونية.

المطلب الثاني : معوقات العيادة القانونية وطرق تطويرها.

المطلب الأول
أهداف العيادة القانونية

تقسيم : سنتناول هذا المطلب في فرعين ؛ الفرع الأول : في الأهداف الاجتماعية والتربوية للعيادة القانونية، أما الفرع الثاني: في الأهداف القانونية للعيادة القانونية.

الفرع الأول
الأهداف الاجتماعية والتربوية للعيادة القانونية

في الواقع، وعلى غرار العيادات الطبية، فإن العيادات القانونية ترتبط، وفي المقام الأول بغايات اجتماعية وتربوية، على اعتبار أن الطالب في كلية الحقوق، وبمجرد تخرجه من الجامعة سوف يعمل داخل المجتمع، الذي يعيش فيه، وبطبيعة الحال، لا يمكن لأي إنسان أن يحقق النجاح في مجتمع لا يدرك حقيقة نسيج هذا المجتمع، حتى المشكلات الطبية، ناهيك عن المشكلات الاجتماعية والتربوية، وبالتالي، فلا غرابة في القول بأن الأهداف الاجتماعية والتربوية

تأتي في المقام الأول، باعتبارها من معايير النجاح، خاصة وأن العيادة القانونية تعمل داخل المجتمع، ولاسيما العيادات القانونية، خارج الحرم الجامعي. حيث الاتصال

بالأفراد لتقديم المساعدة إليهم بعيداً عن أسوار الجامعة، بمعني في ذات مكان هؤلاء الأفراد.

على أية حال، لا تخرج الغايات الاجتماعية والتربوية عن العمل لخدمة المجتمع، من حيث الأهداف الاجتماعية، فإنها تتمثل في تمكين الفئات المهمشة في المجتمع المحلي من الحصول على حقوقها، في وجود خصومات قضائية، أو حتى في سبيل تمكينها من الوعي الفعلي بالمركز القانوني لها، وهو ما يتحقق من خلال تقديم المساعدة القانونية المجانية لهم وتقديم المشورة القانونية للمنتفعين مباشرة من الطالب، او المتطوع في العيادة القانونية، وحتماً بإشراف متواصل من قبل مدير العيادة القانونية[1].

أما عن الغاية التربوية، فإنها تكمن في تحقيق التلاحم بين الطالب مع ما يحمل في رأسه من معلومات والمجتمع، الذي يعيش فيه، بما يحقق الثقة بين طلاب القانون وأفراد المجتمع بحكم التلاحم، الذي يمكن أن يتحقق من خلال العيادة القانونية، وهنا تتجلي الغايات التربوية للعيادة القانونية، حيث يتدرب الطالب على إيجاد حوار بينه وبين أفراد المجتمع قائم على اعتبارات الأمانة في نقل المعلومة والوعي بالدور التعاوني له، وتحقيق الثقة لدي أفراد المجتمع في كل من يعمل في حقل القانون.

---

(١) د. غيث مصطفي الخصاونة، وغادة نير احسان، وسامر محمد الضروس، دور العيادة القانونية في تطريق التعليم القانوني، المرجع السابق، ص ١٩.

الفرع الثاني
الأهداف القانونية للعيادة القانونية

لا تخرج الأهداف القانونية للعيادة القانونية عن الأهداف التعليمية، التي تتلخص في توفير التدريب العملي المتكامل لطلبة الحقوق بما يكفل لهم اكتساب المهارات العملية التي يحتاجون إليها للانتقال إلي مرحلة العمل المهني، كمهارات إجراء المقابلة وطرح الأسئلة ومهارة دراسة الحالة والبحث العلمي والميداني، مهارة المحاكاة، ويتتبع ذلك مهارة تنظيم وإعداد المرافعات والمذكرات المختلفة، وتقوم العيادة بتدريب الطلبة على صياغة المذكرات وصحف الدعاوي، والعقود، واتفاقات التسوية الودية[١].

ولعلل أبرز ما توفره العيادة القانونية الخدمات القانونية الضرورية في المجتمعات، التي تفتقر إلي الخدمات، فبإشراف الأساتذة القائمين على العيادة او المحامون المناصرين والعاملين معها، تقدم العيادة خدمة استشارية قانونية مجانية للعاملين بالجامعة والطلبة، وللمواطنين والمقيمين غير القادرين على تحمل نفقات الاستعانة بمحامين، وفي الوقت نفسه يتعلم الطلبة كيفية حل المشكلات القانونية، التي تعرض عليهم، فضلاً عن تحليل القانون، وحماية حقوق الإنسان والسعي لتطبيق العدالة الاجتماعية[٢].

---

(١) أنور الطويل، التعليم القانوني التطبيقي في كليات القانون (العيادة القانونية) ، ورقة عمل غير منشورة قدمت لمؤتمر آفاق تعليم القانون في الجامعات الفلسطينية، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، غزة، فلسطين، ٢٠١٣، ص ٢.

(٢) د. احمد عبد الصبور الدلجاوي، العيادة القانونية بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص ٢٧.

بالإضافة إلي ذلك، إن تنمية مهارات الطلبة الخاصة بالاستماع إلي المشكلات القانونية، وتحديد نوعية المشكلة والقانون الواجب التطبيق عليها، وتحديد القواعد الخاصة بها، والتمكن من التطبيق الفعلي لتلك القواعد على المشكلة، وتحديد الأسلوب القانوني، لمواجهتها بالأسلوب القضائي أو الرضائي، فضلاً علي غرس المسؤولية المهنية، وتلك وغيرها من الأهداف البارزة أيضا للعيادة القانونية[1].

(1) Roger S. Haydock, Clinical Legal Education: The History and Development of a Law Clinic, Mitchell Hamline School of Law, volume 9, issue 1, Article 4, 1983.

المطلب الثاني
معوقات عمل العيادة القانونية وطرق تطويرها

تقسيم : سنتناول هذا المطلب في فرعين ؛ الفرع الأول : في معوقات عمل العيادة القانونية ، أما الفرع الثاني: في طرق تطوير العيادة القانونية.

الفرع الأول
معوقات عمل العيادة القانونية

هناك العديد من الصعوبات التي تواجه العيادة القانونية، خاصة إذا ما آخذنا في الاعتبار ان العيادات القانونية عندما ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية جاءت كبديل عن الطرق التقليدية لتدريس القانون، ومن ثم، فلم يكن بالغريب أن تواجه تحديات عدة، منها على سبيل المثال، عدم وجود تدريب متكامل للمحامين والقضاة للإشراف عل عمل العيادات القانونية، والدور التشاركي معها[١].

كما تواجه العيادة معوقات للعمل، حتى داخل الحرم الجامعي، من ذلك، على سبيل المثال، إيجاد مكان داخل الحرم الجامعي يسهل وصول المراجعين إليه من خارج الجامعة، دون أن يؤثر على سير العملية التعليمية والطلبة داخل الحرم الجامعي، ومن حيث العقبة الثانية، فإنها تكمن في الأعداد الكبيرة من المراجعين، اللذين يتعاملون مع العيادة القانونية من المجتمع المحلي، فلو تجاوز العدد سعة العيادة، فقد يعاني بذلك المراجعين والعاملين على العيادة على حد سواء، وقد يؤثر ذلك على جودة العمل بها[٢].

---

(1) Mimoso Maria, Legal clinic a challenge for the teaching of law, New Trends and Issues Proceedings on Humanities and Social Sciences Magazine, December 2018, Portugal.

(٢) د. أحمد عبد الصبور الدلجاوي، العيادة القانونية بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص ٥٠

فضلاً عن ذلك، انقطاع عمل العيادة القانونية داخل الحرم الجامعي بسبب الإجازات الجامعية والرسمية، وفترات الامتحانات، للطلبة، فضلاً عن ذلك، قد لا يكون لدي الطلاب الوقت المتاح بسبب الالتزامات التعليمية أو الوظيفية الأخرى، ولا يجب أن ننسي المشاكل المحتملة من حيث مصادر التمويل، التي تلعب دور كبير في حجم وتوعية التعلم والخدمات المقدمة في العيادة القانونية[١].

فضلاً عن ذلك، فإن مصادر تمويل العيادة القانونية يمكن أن تشكل أحد أبرز التحديات التي تواجه عمل العيادات القانونية، فالتمويل قد ينتهي إلي مشكلة كبيرة. وقد تؤثر على ضمان الاستقرار والأمن للعيادات القانونية. كما أن الحصول عل التمويل ليس بالأمر اليسير على الإطلاق، لأن الموارد المالية عادة ما تكون أكثر ندرة من الاحتياجات، ولكن هذا لا يعني عدم بذل المحاولات لتحقيق ذلك[٢].

هذا بشأن المعوقات التي تواجه العيادة القانونية داخل الحرم الجامعي، بينما هناك معوقات أخرى، للعيادات القانونية خارج الحرم الجامعي، ولعلل أكبر هذه المعوقات تتمثل في حفظ الملفات الخاصة بتفاصيل عمل العيادة القانونية، تتمثل في حفظ الملفات، من أجل متابعة العمل، فلكل قضية، لا بد من وجود ملف يوضح تطورات القضية والاستراتيجيات المتعمدة والجهة المعنية بما في ذلك الاجتماعات، التي قد تجري بين مقدم المساعدة القانونية والمسؤولين المحليين وأية دعاوي مرفوعة. لذلك، فإن أكبر التحديات التي تواجه العيادة القانونية الناقلة، هي ضمان حفظ

(1) Roger S. Haydock, Clinical Legal Education: The History and Development of a Law Clinic, Mitchell Hamline School of Law, volume 9, issue 1, Article 4, 1983.

(2) Dariusz Łomowski The legal clinic, The Idea, Organization, Methodology, the Stefan Batory Foundation (www.batory.org.pl), Warsaw, Poland,

الملفات وتحاشي فقدانها خلال التنقل من خارج الجامعة إلي مكان الزيارة المجتمعية، التي تخدمها، والتي تكون في الغالب جولات متكررة تمكنها من زيارة العديد من الأماكن التي تخدمها[١].

وحتى في الدول، التي كان لها فضل السبق في تجربة العيادة القانونية، هناك العديد من المعوقات التي تواجه عمل وتطور العيادة القانونية، ففي فرنسا، لا يوجد نص في قانون ينظم التدريب الإكلينيكي بشأن القانون. وتلك احدي المعوقات الهامة، خاصة، إذا ما آخذنا في الاعتبار أن لكل عيادة المنهج الخاص بها، مما قد ينحرف عمل العيادة ذاتها عن الغاية، أو الأهداف المرسومة لها[٢].

كما أن العيادات القانونية داخل الحرم الجامعي في فرنسا، وبحسب الإحصاء، الذي قامت به شبكة العيادات القانونية الفرنكوفونية لا يتجاوز ٢٠ عيادة قانونية[٣]. فضلاً عن أنها لا تعمل جميعها من خلال منظومة واحدة، فالبعض منها يعمل بمبادرة من قبل جمعيات الطلاب المعتمدة، بينما هناك عيادات قانونية تعمل بمبادرة من مراكز الأبحاث[٤].

---

(١) د. أحمد عبد الصبور الدلجاوي، العيادة القانونية بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص ٦٠.

(2) D. Valettele, Les clinique juridiques universitaires, un modèle à inventer, 23 mars 2018, disponible sur le site, https://www.dalloz-actualite.fr

(3) Liste des cliniques juridiques francophones, disponible sur le site, https://www.cliniques-juridiques.gouv

(4) D. Valettele, Les clinique juridiques universitaires, un modèle à inventer, 23 mars 2018, disponible sur le site, https://www.dalloz-acualite.fr

الفرع الثاني
طرق تطوير العيادة القانونية

هناك العديد من الطرق المقترحة لتفعيل وتطوير العيادة القانونية، ولكن هذه الطرق لا تخرج عن كونها مقترحات، قد تؤتي أكلها وقد لا تنتهي إلي تحقيق نتيجة فعالة، ومن ثم، فلا غني عن تدخل المشرع بتعديل بعض نصوص قانون التعليم، في سبيل وضع إطار قانوني داعم لعمل وتطوير العيادة القانونية. وعلى وجه الخصوص، التشريع الواجب التطبيق على مؤسسات التعليم العالي العامة، والقانون المنظم للتطبيق العملي للقانون. ولا غرابة في القول بان الجامعة تشكل الإطار الطبيعي للتدريب في جانبيه النظري والعملي، وعلى وجه الخصوص.

ومن الملاحظ، أن التعليم الإكلينيكي، والذي تعتبر العيادة القانونية أحد صوره لا يعتبر جزء أصيل في عمل الجامعات، وهو السبب في الدعوة إلي تعديل قانون التعليم بما يفسح مكان للعيادة القانونية، وحسبنا أن نستشهد بالمادة(٦١١-١) من قانون التعليم الفرنسي، المعدلة بالقانون رقم(٢٠٢٠-١٦٧٤) الصادر في ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٠، التي تحدد مجموعة المبادئ الأساسية الواجبة التطبيق على التدريب، مما يتم تحت سلطة وإشراف وزارة التعليم العالي، حيث تتولي المؤسسات العامة العلمية والثقافية والمهنية هذه المهام[1].

---

(1) Article L611-1 Modifié par LOI n°2020-1674 du 24 décembre 2020," Le présent titre détermine les principes fondamentaux applicables à l'ensemble des formations qui relèvent de l'autorité ou du contrôle du ministre chargé de l'enseignement supérieur, que ces formations soient assurées par des établissements publics à caractère scientifique, culturel et professionnel définis au titre Ier du livre VII ou par d'autres établissements publics dispensant un enseignement après les études secondaires tels que les lycées comportant des sections de techniciens supérieurs ou des classes préparatoires aux écoles(…), disponible sur le site, https://www.legifrance.gouv.fr .

إذن لابد من تدخل المشرع في عمل العيادة القانونية، من خلال وضع استراتيجية تعليمية كبيرة ترتبط بها العيادة القانونية، بما يصب في مصلحة الطلاب، وتطوير التعليم الجامعي في مجال القانون على وجه الخصوص، بحيث تعني الدولة بهذه التجربة بحيث لا تترك لمبادرة أستاذة كليات الحقوق، بحيث ترتبط العيادة القانونية بالاستراتيجية العامة للتعليم الجامعي، بحيث تعتبر احدي آليات تطوير التعليم. وهو ما يمكن أن يعود بدوره بالعديد من المزايا من حيث التمويل، والربط بين العيادة والعديد من المنظمات العلمية التي تدعم عمل العيادات القانونية بما يقدم لها الدعم العلمي والمالي الكافي.

ومن ناحية أخرى، يجب الإحالة على تجارب الدول العربية، بجانب الدول الغربية لابتكار الوسائل، التي تمكنها من الانتفاع بهذه التجربة، ففي مصر كانت البداية لتجربة العيادة القانونية في عام ٢٠١٠، حيث كانت البداية في كلية الحقوق جامعة الاسكندرية، ثم أعقبتها كلية الحقوق جامعة أسيوط، ولكنها لا تزال محدودة في الدور الذي تقوم به، والذي لا يتجاوز تقديم الاستشارات القانونية، وتدريب الطلاب من خلال منهج المحاكمات الصورية أو الافتراضية (الرمزية)، باستخدام طريقة المحاكاة[1].

بيد ان تجربة العيادة القانونية في دول الخليج، أكثر تطوراً خاصة في دولة قطر، حيث سارت على غرار النموذج الأمريكي، حيث يرتبط النموذج العيادي لها بالخدمة

(١) د. محمد بنطلحة، العيادة القانونية ودورها في تطوير التعليم القانوني، المرجع السابق، ص ١٨٣.

القانونية، ولا ينحصر دور العيادة القانونية بها داخل أسوار الجامعة، بل تمر عبر آلية القافلة القانونية بما يحقق لها الحضور الفعلي.

الخاتمة

لا تزال فكرة العيادة القانونية في مهدها في الدول العربية، ولا غرابة في ذلك، خاصة وأنها لا ترتبط في وجودها بأهداف استراتيجية، ومن ثم، فغنها لا تقوم إلا على سبيل بروتوكول التعاون من حيث الشكل، دون أن يكون لها حضور فعلي على سبيل تطوير التعليم الجامعي في مجال القانون، بخلاف الحال في الدول الغربية، حيث لا يزال التطوير المطرد قائم بشأنها، وعلى وجه الخصوص، الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد خلص البحث الي مجموعة من النتائج والتوصيات علي النحو التالي:

أولاً: النتائج:

هناك مجموعة من النتائج، التي يكشف عنها هذا البحث، حيث تتمثل في الآتي :

- ترتبط التجارب المحدودة للعيادة القانونية في الدول العربية ببروتوكول تعاون مع الجامعات الأجنبية، وتلك خطوة هامة للاستفادة من تجارب الجامعات الأجنبية.
- لا يوجد سياسة تقدمية لتحقيق تقدم في مجال عمل العيادة القانونية.
- لا يوجد تعاون مشترك بين الجامعات دخل الدول العربية لتنسيق تعاون بين الجامعات لدعم العيادة القانونية.
- لا يوجد تعاون بين الدول العربية وبروتوكول تعاون بين جامعاتها لدعم العيادة القانونية.

ثانياً : التوصيات:

هناك مجموعة من التوصيات، التي يمكن الخروج بها بشأن العيادة القانونية، وهي على النحو التالي :

- ربط العيادة القانونية باستراتيجيات التعليم الجامعي، وعلى وجه الخصوص في مجال القانون.

- تخصيص ميزانية كافية للعيادة القانونية بما يشمل فتح المجال أمام تطويرها.
- التوسع في العيادات القانونية خارج الحرم الجامعي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أحمد عبد الصبور الدلجاوي، العيادات القانونية بين النظرية والتطبيق،ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣.
- أنور الطويل، التعليم القانوني التطبيقي في كليات القانون (العيادة القانونية)، ورقة عمل غير منشورة قدمت لمؤتمر آفاق تعليم القانون في الجامعات الفلسطينية، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، غزة- فلسطين، ٢٠١٣.
- رشا صبيح، التعليم القانوني التطبيقي، المجلة الدولية للاجتهاد القضائي، العدد الثاني، يوليو، ٢٠٢١.
- غيث مصطفي الخصاونة، غادة نير احسان، وسامر محمد الضروس، دور العيادة القانونية في تطوير التعليم القانوني، مجلة العدالة والقانون، ع (٥)، ٢٠٢٢.
- فايز محمد حسين محمد ، العيادة القانونية وكفالة الحق في التقاضي وتطوير التعليم القانوني، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، عدد خاص، ٢٠١١- ٢٠١٣.
- محمد بنطلحة الدكالي، العيادة القانونية ودورها في تطوير التعليم القانوني، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، مج (٨)، العدد (٤)، الجزء الثاني، ٢٠٢٠.
- محمد نظمي صعابنة و رشا صبح، تصور مقترح لدور العيادات القانونية في الوقاية من آفة المخدرات في فلسطين ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع١ و٢ ، جامعة القدس – كلية الحقوق ،القدس – فلسطين ، ٢٠١٩، ص١٠٢.
- محمد نظمي صعابنة، دور المحكمة الصورية في تطوير التعليم القانوني التطبيقي،" كلية الحقوق بجامعة فلسطين الاهلية نموذجاً "، مج ١٩ ، العدد١،

مجلة جامعة الازهر، غزة – فلسطين، سلسلة العلوم الانسانية، ٢٠١٧،ص٢٣٩

هامش رقم (١) .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

١ـ المراجع الفرنسية:

Aurey (X.) ;

Les origines des cliniques juridiques », Cliniques Juridiques, vol.1, 2017.

Les Cliniques juridiques, histoire d'un projet plus que Centenaire, 2019, disponible sur le site, https://www.repository.essex.ac.uk

Bouillaud (J.),

Dissertation sur les généralités de la clinique médicale et sur le plan et la méthode à suivre dans l'enseignement de cette science, Imprimerie d'Hippolyte Tilliard, 1831

Bichat (X.),

Notice historique sur la vie de Pierre-Joseph Desault, Chirurgien en chef du grand Hospice d'Humanité (ci- devant Hôtel-Dieu) de Paris », Journal de Chirurgie, 2nde année, tome 4, 1792

Emch-Dériaz (A.) ;

L'enseignement clinique au XVIIIe siècle : l'exemple de Tissot », Bulletin Canadien d'Histoire de la Médecine, Volume 4, 1987

Hayem (H.),

La renaissance des Etudes Juridiques en France sous le Consulat », Nouvelle revue historique de droit français et étranger, vol. 29, 1905

Hablot (C.),

La clinique juridique de l'UBO, disponible sur le site, https://www.UBO

Imbert (J.),

L'enseignement du droit dans les Ecoles centrales sous la Révolution », Annales d'Histoire des Facultés de Droit et De la Science Juridique, n°3, 198

Thuillier (G.),

Aux origines de l'École libre des sciences politiques : L'Académie de législation en 1801-1805 », La Revue administrative, 38e Année, No. 223, 1985, pp. 23-31.

Tissot (S.),
Essai sur les moyens de perfectionner les études de médecine - Mémoire sur la construction d'un hôpital de clinique, Mourer Cadet, 1785
Valettele (D.),
Les clinique juridiques universitaires, un modèle à inventer, 23 mars 2018, disponible sur le site, https://www.dalloz-actualite.fr

٢ـ المراجع الإنجليزية:

Haydock (R.-S.),
Clinical Legal Education: The History and Development of a Law Clinic, Mitchell Hamline School of Law, volume 9, issue 1, Article 4, 1983.
Lawson (J.-W.),
The history of continuing legal education and experiences from mandatory continuing legal education, university law review, 2006
Łomowski (D.);
The legal clinic, The Idea, Organization, Methodology, The Stefan Batory Foundation (www.batory.org.pl), Warsaw, Poland,
Maria (M.) ,
Legal clinic a challenge for the teaching of law, New Trends and Issues Proceedings on Humanities and Social Sciences Magazine, December 2018, Portugal.
Olshausen (Th.),
Der deutsche Juristentag: Sein Werden und Wirken. Eine Festschrift zum fünfzigjährigen Jubiläum des Deutschen Juristentages, Immanuel Guttentag Verlagsbuchhandlung, 1910
Romano (-C.M.),
The history of the legal in the US Europe and around the World, Heinonline, 16 Diritto & Questini pubbliche 27 (2016).
Roger S. Haydock,
Clinical Legal Education: The History and Development of a Law Clinic, Mitchell Hamline School of Law, volume 9, issue 1, Article 4, 1983.
Wilson (R.), Wilson (R.-J.),
The Global Evolution of Clinical Legal Education. More than a Method, Cambridge University Press, 2018

Wilson (R.),
Training for justice: The Global Reach Of Clinical Legal Education, penn start international law review 3)1 volume 22,1/1/2004.

References:

• 'ahmad eabd alsabur aldaljawi, aleiadat alqanuniat bayn alnazariat waltatbiqi,ta1, dar alnahdat alearabiati, alqahirati, 2013.

• 'anwar altawil, altaelim alqanuniu altatbiqiu fi kuliyaat alqanun (aleiadat alqanuniati), waraqat eamal ghayr manshurat qudimat limutamir afaq taelim alqanun fi aljamieat alfilastiniati, alkuliyat aljamieiat lileulum altatbiqiati, ghazat- filastin, 2013.

• rsha sabihi, altaelim alqanuniu altatbiqiu, almajalat alduwliat liliajtihad alqadayiyi, aleadad althaani, yulyu, 2021.

• ghith mustafi alkhasawinat, ghadat nir ahsan, wasamir muhamad aldarus, dawr aleiadat alqanuniat fi tatwir altaelim alqanunii, majalat aleadalat walqanuni, e (5), 2022.

• fayiz muhamad husayn muhamad , aleiadat alqanuniat wakafalat alhaqi fi altaqadi watatwir altaelim alqanunii, majalat alhuquq lilbuhuth alqanuniat walaiqtisadiat bikuliyat alhuquqi, jamieat al'iiskandariati, eadad khasa, 2011- 2013.

• muhamad binatlahat aldakali, aleiadat alqanuniat wadawruha fi tatwir altaelim alqanunii, majalat kuliyat alqanun alkuaytiat alealamiati, maj (8), aleadad (4), aljuz' althaani, 2020.

• muhamad nazami sieabinat w rasha sabh, tasawur muqtarah lidawr aleiadat alqanuniat fi alwiqayat min aft almukhadirat fi filastin , majalat aleulum alqanuniat walsiyasiati, ea1 wa2 , jamieat alquds - kuliyat alhuquq ,alquds - filastin , 2019, sa102.

• muhamad nazami saeabinatun, dawr almahkamat alsuwriat fi tatwir altaelim alqanunii altatbiqii," kuliyat alhuquq bijamieat filastin alahiliat nmwdhjaan ", maj 19 , aleadadu1, majalat jamieat alaizhr, ghazat - filastin, silsilat aleulum alansaniati, 2017,sa239 hamish raqm (1) .

فهـــــرس الموضوعـــــات

المقدمة ٤٢٤١
إشكالية البحث : ٤٢٤١
أهمية البحث: ٤٢٤٢
أهداف البحث: ٤٢٤٢
منهجية البحث : ٤٢٤٢
خطة البحث: ٤٢٤٢
المبحث الأول ماهية العيادة القانونية وآثرها على تطوير التعليم القانوني الجامعي ٤٢٤٤
المطلب الأول ماهية العيادة القانونية وتطورها ٤٢٤٤
الفرع الأول تعريف العيادة القانونية ٤٢٤٤
الفرع الثاني التطور التاريخي للعيادة القانونية ٤٢٤٨
المطلب الثاني أنواع العيادات القانونية ٤٢٥٤
الفرع الأول العيادات القانونية داخل الحرم الجامعي ٤٢٥٤
الفرع الثاني العيادات البعيدة عن الحرم الجامعي ٤٢٥٨
المبحث الثاني أهداف العيادة القانونية ومعوقات عملها وطرق تطويرها ٤٢٦٠
المطلب الأول أهداف العيادة القانونية ٤٢٦٠
الفرع الأول الأهداف الاجتماعية والتربوية للعيادة القانونية ٤٢٦٠
الفرع الثاني الأهداف القانونية للعيادة القانونية ٤٢٦٢
المطلب الثاني معوقات عمل العيادة القانونية وطرق تطويرها ٤٢٦٤
الفرع الأول معوقات عمل العيادة القانونية ٤٢٦٤
الفرع الثاني طرق تطوير العيادة القانونية ٤٢٦٧
الخاتمة ٤٢٧٠
أولاً: النتائج: ٤٢٧٠
ثانياً : التوصيات: ٤٢٧٠
قائمة المراجع ٤٢٧٢
REFERENCES: ٤٢٧٦
فهـــــرس الموضوعـــــات ٤٢٧٧